أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق
دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي

الدكتور عباس فاضل رحيم
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المستخلص

القطاع المصرفي محور كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وهو بحق بؤرة الحركة في أي مجتمع في العالم .. هذا القطاع يتحمل مسؤولية جذب الأموال الفائضة الموجودة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات ثم توجيهها الى القطاعات الاقتصادية الأكثر حاجة للتمويل إضافة الى تقديمه الخدمات المصرفية على أختلاف أنواعها الداخلية والخارجية ، وهذه الالتزامات المصرفية تؤكد الحاجة الى إخضاع هذا القطاع الى عملية الرقابة بغية ضمان سلامة المراكز المالية للمصارف حفاظاً على حقوق المودعين والمساهمين ، وكذلك لابد من التأكد المستمر من سلامة توجهات المصارف وحُسن أستخدامها للأموال ودقة تنفيذها للسياسة النقدية بالشكل المناسب والسليم .

إذن تهدف الرقابة الى تحقيق هذه الغايات من أجل الوصول الى تلبية إحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى يمكن الوصول الى هذا الهدف وتلك الغايات لابد من تحقيق مبدأ السلامة المصرفية والتي تتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم وتكون لديها القدرة والكفاءة الإدارية على إدارة مطلوباتها وموجوداتها والقيام بدور الوسيط المالي وفي ذات الوقت تدرأ الأخطار عن رأس المال وتحقق متطلبات كفايته ، إضافة الى الحفاظ على مستوى جيد من السيولة وخفض مخاطر التشغيل الى أدنى حد ممكن .

Abstract

The Banking sector is the most sensitive sector towards the public changes and the core of the economic and social life.

On the other hand this sector reflects the government policy in recruiting the access money from the society, and orients it to the sectors in need of it. The Banking sector will have to be under control in aim to preserve the rights of the share holders and to protect the monetary position of the banks.

The main target of banking control system is to establish a sound banking system in accordance with the prevailing laws and regulations.

In order to reach the accomplishment of this target, each banking unit must be able to control and manage its assets and liberties efficiently maintain a good mediator position to be able to face the requirements of the capital , and to reach an adequate liquidity level with as low working risks as possible .

المقدمـة :

القطاع المصرفي محور مهم في الحياة الأقتصادية والإجتماعية لكونه القطاع الأكثر حساسية بالمتغيرات العامة أضافة الى أنه يمثل العنصر الرئيسي في توطيد الثقة وترجمة سياسة الدولة بما يقتضي العمل على ضرورة إيجاد مؤسسات مصرفية فعالة تساعد على أحتواء وأستقطاب فائض الأموال وتوجيهها نحو قطاعات العجز بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها الأقتصادي مع تقديم الخدمات المصرفية على أختلاف أنواعها وبما يؤكد الحاجة الى أهمية أخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة بغية الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف وحماية حقوق المودعين والمساهمين بما يضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية بالشكل المناسب والوصول الى بناء قطاع مصرفي سليم يسهم بشكل فاعل في تطوّر الأقتصاد الوطني وأزدهاره .

أن من الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام مصرفي سليم ومعافى قادر على تلبية إحتياجات التنمية الاقتصادية والأجتماعية في أطار القوانين والتعليمات التي تحكم مسار العمل المصرفي حيث أن تحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ولديها القدرة والكفاءة الأدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مواجهة متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق قدر مناسب من السيولة مع تقليل مخاطر التشغيل الى أدنى حد ممكن .

أهمية البحث :

تظهر أهمية هذا البحث من خلال التأكيد على ضرورة توفر أدوات رقابية فعالة لتقييم أداء المؤسسات المصرفية وتحديد النقاط التي تحتاج الى توجيه أهتمام خاص بها بما ينسجم ويتلائم مع متطلبات ومعايير النظام .

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي الى تحقيق الأهداف التالية :

١- التعرف على نظام التقييم المصرفي CAMELS * .

٢- وصف وتحليل معايير النظام وأدواته وتأثيرها على أداء المؤسسات المصرفية.

٣- ملاحظة أثر تطبيقاته على أعمال المصرف الوطني الإسلامي في العراق .

مشكلة البحث :

مشكلة البحث تدور حول السؤال التالـي :

- كيف يمكن الأستفادة في ظل ظروف التحدي الحالية في العراق من تطبيق نظام التقييم المركب CAMELS لدعم فعالية نظام الرقابة والتفتيش المكتبي والميداني الذي تضطلع به السلطة النقدية .

- CAMELS هو نظام تقييم وتصنيف المصارف حسب أداءها ووفق معايير التقييم المتكونة من ستة مؤشرات تجميعية حيث يرمز كل حرف من أسمه النظام الى أول حرف من أسم العنصر والمؤشر فيه : Capital رأس المال – Assets ألموجودات – Management الأدارة – Earning الربحية – Liquidity السيولة – Sensitivity الحساسية .

فرضية البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة فرضية البحث التالية :

١- تطبيق معايير نظام التقييم (CAMELS) يؤدي الى تقويم العمل المصرفي وزيادة معدلات الأرباح .

٢- يؤدي تطبيق معايير (CAMELS) الى تحسين وجودة الأصول المصرفية .

منهجية البحث :

هناك محوران أساسيان للبحث :

- **الأول :** نظري : ينصرف نحو صياغة وتحليل الأطار العام لنموذج التقييم المصرفي CAMELS كنظام لتقييم أداء وحدات الجهاز المصرفي من منظور رقابي .
- **الثاني :** تطبيقي : يعتمد على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بموضوع المشكلة لغرض الوقوف على سبل تطبيق نموذج التقييم لدعم عمليات التفتيش وأستخدامه في مؤسسات الوحدات المصرفية بشكل عام معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الأستنتاجي في البحث العلمي ، مع دراسة خاصة لتقييم وتصنيف المصرف الوطني الإسلامي كأطار تطبيقي لأسلوب تقييم عناصر ومكونات المصرف ومعرفة مدى أنسجامها مع مقومات النظام .

الفصل الأول –مقومات نظام التقييم المصرفي CAMELS

المبحث الأول – خلفية تاريخية :

شهد كثير من دول العالم أزمات مالية ومصرفية منذ الأزمة • الأقتصادية والمالية الكبرى عام ١٩٢٩ وكذلك خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وقد أختلفت حدّة تلك الأزمات من دولة الى أخرى حيث زادت حدة تلك الأزمات أعتباراً من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ وكانت أكثر الأزمات المصرفية شدّة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في النصف الثاني من عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ والتي أثرت تأثيراً ملحوظاً على الأقتصاد العالمي خصوصاً على القطاعات المالية والمصرفية وتكبدت جراءها البلدان التي أصابتها خسائر كبيرة في الأنتاج وتكاليف مالية باهضة فضلاً عن أرتفاع وتائر التضخم وتدني معدلات الأستثمار ([1])..

كانت تلك الأزمات بمثابة ناقوس خطر هدد بتقويض العولمة المالية حيث أن حدوث أزمات مالية ومصرفية في بعض الدول أثر سلباً على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى نتيجة لترابط تلك القطاعات ، فعلى سبيل المثال أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا سلباً على البنوك اليابانية والأوربية وخاصة الألمانية التي أنخرطت بشدة في التعامل مع البنوك والأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا وكذلك أزمة الرهن العقاري التي

• يمكن تعريف الأزمة المالية التي تواجه الدول بأنها موقف يستشعر به صانع القرار بدرجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة ، وبتسم هذا التهديد بالمفاجأة وعدم التوقع فتضيق لديه مساحة الوقت المتاح بالرغم من الحاجة الملحة لأتخاذ القرار المناسب بصدده قبل تفاقم الوضع وخروجه من حدود السيطرة الكلية.

[1] عاكوم ، أبراهيم – أسواق الأوراق المالية العربية : إنعكاسات وعبر من الإزمة المالية العالمية – دراسات أقتصادية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ٢٠٠٩ / ص ١٨- ١٩ .

بدأت في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨ والتي عصفت بالكثير من أقتصادات الدول الأخرى والتي لازالت منطقة اليورو تعاني آثارها بشكل عام واليونان بشكل خاص .

وأزاء تلك الأزمات فلابد من إتخاذ خطوات وأجراءات لوضع المعايير والحدود لحماية الجهاز المصرفي من المخاطر المصرفية من خلال الرقابة والأشراف حيث يعتبر الأقتصاديين أن الجهاز المصرفي يمثل العصب الحيوي في النسيج الأقتصادي لأي بلد وهو (بمثابة القلب النابض الذي تتجمع فيه الدماء ومن ثم يبدأ بضخها الى جميع أنحاء الجسم بصورة سلسة لتنشيط الجسم وأعادة الحياة فيه) ([٢])... والتي من شأن تلك المعايير تقدير سلامة الموقف المالي والأداء المصرفي حيث يعتبر موضوع تقويم أداء المصارف ذا أهمية عالية في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي والتي أثبتت الوقائع العملية أن تقييم الأداء المصرفي من خلال حجم رأس المال أو عدد فروع المصارف وأنتشارها أو من خلال مراجعة القوائم والبيانات المالية عبر التحليل الأحصائي التقليدي لم تعد قادرة على أعطاء صورة واضحة عن آليات العمل المصرفي وقدرة المصارف على مواجهة الأزمات بما حتمت الضرورة نحو إيجاد نظام تقييم وفق معاييرفاعلة لتقويم الأداء المصرفي السليم والذي من شأنه توفير المؤشرات المالية التي تخدم عملية التخطيط والرقابة والتوجيه ويضع الأسس السليمة في رسم الخطط المستقبلية لضمان سلامة ومتانة الجهاز المصرفي وتعظيم الخدمات والقدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية التي تواجه العمل المصرفي . (لذلك ظهرت في بعض دول أوربا نماذج عدّة للتقييم المصرفي فعلى سبيل المثال : أستخدمت فرنسا نظام تقييم وكالة '' Standard & Poor's '' الدولية ، وفي ألمانيا نموذج '' PATROL'' وفي إيطاليا نظام '' ORAP '' حيث تحتوي تلك النماذج على مجموعة من المعايير والمؤشرات لتحليل النسب المالية وتقييم الأداء المصرفي ، ففي ألمانيا يحتوي النموذج على ١٨ نسبة تختص بجودة الأصول و١٠ تختص بتحليل الربحية ونسبتين للسيولة ونسبة واحدة لكفاية رأس المال و ١٦ نسبة لمخاطر السوق) ([٣]) .. وهناك دول أخرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية فقد أعتمدت لأخضاع الجهاز المصرفي التجاري الى معايير بنود مقررات وتوصيات (بازل ١) و (بازل ٢) حيث تستند رقابة البنوك المركزية فيها على حزمة محدودة ومركزة من معايير نظام CAMELS.

المبحث الثاني – نشأة وتطوّر معيار CAMELS :

كان البحث عن نظام يحفظ سلامة البيئة المصرفية وقادر على خلق الثقة مع جمهور المتعاملين مع أدوات للأنذار المبكر الشغل الشاغل لكل المختصين بالصناعة المصرفية من منظمات دولية متخصصة وسلطات نقدية ورجال أعمال وقادة مصارف ومن المهتمين والمختصين في عالم المال والأقتصاد ، وقد بدأ التفكير جدياً من قبل المؤسسات الدولية (بنك التسويات والبنك الدولي) حيث تم تأسيس لجنة بازل عام ١٩٧٤ بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة والتي تكونت من كبار موظفي المصارف المركزية وممثلي السلطات الرقابية في كل من (بلجيكا – كندا – فرنسا – ألمانيا – اليابان – لكسمبرغ – هولندا – سويسرا – المملكة المتحدة –

[٢] الشمري ، صادق راشد – إدارة المصارف – ط١ / مطبعة الفرح – بغداد ٢٠٠٨ ص ١٥

[٣] محمد نور ، حسن بشير – قياس الإداء المالي للمصارف – ص ٢

www. Sudaneseonline.com/or216/... /sudan-news-a1488.shtml

الولايات المتحدة) ([٤]) وعقدت أجتماعها في مقر بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بشمال سويسرا وتحت ورعاية وأشراف البنك ، وكان جدول أعمال الأجتماع الأول لها يضم نقاطاً محددة لمعالجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وأزدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك وأنتشار فروع البنوك خارج الدولة الأم ، وقد توسعت اللجنة فيما بعد لتضم في أجتماعاتها حضور ممثلين من دول أخرى في مختلف العالم والتي تركزت أهتماماتها فيما بعد على تحسين سياسات وممارسات تحديات إدارة المخاطر وإدارة رأس المال لدى المصارف وتعزيز ركائز الأستقرار المصرفي وتطوير أدوات مالية في العمل المصرفي ..

لذا بدأت الولايات المتحدة أستخدام معايير الأنذار المبكر CAMELS المستنبط من روح مباديء ومقررات (بازل ١) كأحد الوسائل الرقابية غير المباشرة على المصارف التجارية منذ عام ١٩٧٩ [٥] حيث يقوم البنك الأحتياطي الفدرالي الأمريكي بتصنيف وتقييم المصارف وتزويدها بنتائج التصنيف سنوياً دون نشرها للجمهور والتي عكست نتائج طيبة في الواقع الميداني حيث تمكنت السلطات النقدية بالتنبوء بالأنهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد في بداية الإزمة الى (٣) مصارف فقط عام ١٩٩٨ [٦] . وبعد ذلك طالب الكثير بضرورة نشر هذه النتائج وأعتبار السوق بمثابة الرقيب على أداء المصارف بغرض أطلاع الجمهور ومساعدتهم بأختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل . إلا أن نظام CAMELS لم يصل بصيغته الحالية إلا بعد مراحل من التطور والتغيير كغيره من الأنظمة فقد بدأ النظام بمعيار مصغر يطلق عليه معيار (CAEL)[٧] الذي يرمز كل حرف منه الى عنصر ومؤشر تقييمي وبذلك فهو يركز ويتناول أربعة عناصر أساسية لتقييم وتصنيف أداء المصارف التجارية :

الحرف	C	يرمز الى مؤشر كفاية رأس المال	Capital Adequacy
الحرف	A	يرمز الى مؤشر كفاءة الأصول	Asset Quality
الحرف	E	يرمز الى مؤشر كفاءة الربحية والدخل	Earning And Profit
الحرف	L	يرمز الى مؤشر كفاءة السيولة	Liquidity Adequacy

وهو مؤشر سريع الألمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفة وبالتالي موقفه في السوق المصرفية باعتماده معايير متوازنة نوعياً في التقييم والتصنيف ، ومن أجل مواكبة التطورات الميدانية التي أفرزها الواقع التطبيقي للنظام بحيث يستوعب العوامل المؤثرة فقد تم أضافة معيار آخر لتلك المعايير والمؤشرات وهو معيار كفاءة الإدارة (Soundness' Management) ويصبح النظام تحت مسمى (CAMEL) ، ثم تم أضافة معيار آخر للنظام وهو مؤشر الحساسية لمخاطر السوق (Sensitivity of Market Risks) تحت مسمى (CAMELS) ليكون هذا النظام وبشكله الحالي المتكون من ستة مؤشرات تجميعية أساسية نظاماً

---

[٤] أبو رحمه ، سيرين سميح – أتفاقية بازل : المضمون ، الأهمية ، الأبعاد ، التأثيرات ، التحديات – ص٣
lslamfin.go-forum.net/t1362-topic

[٥] زيتوني ، عبد القادر – دراسة المؤشرات الدولية لتقييم المصارف – ص ٩
www.kantakji.com/figh/files/banks/545

[٦] زيتوني ، عبد القادر – المصدر السابق ص ٦

[٧] الطيب ، فاطمه أحمد وأحمد ، خلق الله – التنبوء بمعيار CAEL بأستخدام تحليل التمييز – ص٢
WWW.Startimes.com/f.aspx?t

جامعاً متكاملاً لتحليل وضع المؤسسة المالية والتنبوء بمخاطرها ومعبراً عن كافة مؤشرات الحيطة الجزئية .. والذي تميز بالمواصفات التالية :

١-أن هذا المعيار يعتمد الأسلوب الكمي الرقمي في عمليات الرقابة والأشراف مع تقييم وتصنيف جميع المصارف وفق معيار واحد .

٢-يهدف هذا المعيار الى بناء نموذج قياسي للتنبوء إستناداً الى بيانات المصارف المالية ومؤشراتها الرقابية .

٣-يمثل نموذج عملي لعملية الرقابة والأشراف وبديلاً عملياً عن كتابة التقارير المسهبة من جهات رقابية عدة ويختصر زمن التفتيش ينظم جهود تلك الجهات نحو التركيز على أهم المحاور الفاعلة في خريطة العمل المصرفي .

٤-يمثل بُعداً وقائياً بموقف المصرف المالي ويستشعر المشكلات التي قد يتعرض لها إذا ما أستمر في أداءه وسياساته الإدارية والمالية المتبعة حالياً ، بما يمكن السلطات الرقابية من أصدار التوجيهات المناسبة قبل وقت كاف للحيلولة دون تعرض المصرف للمشكلة المتنبأ بها .

٥-يساعد متخذي القرار في تحقيق مناعة ضد مخاطر الصدمات المالية المرتبطة بالتطورات السالبة واتخاذ أجراءات وقائية مانعة لحدوث تلك المخاطر أو الحد من الآثار المترتبة عليها وتقليص الخسائر الناجمة لأدنى حد ممكن أن لم تكن هناك أمكانية لتجنب كامل أخطارها مع الأستفادة من دروسها في تجنب مثل هذه المخاطر لاحقاً .

٦-نتيجة أعتماد هذا النظام في التقييم والتصنيف على مقاييس كمية رقمية ، لذا يتطلب من الإدارات المصرفية ضرورة الألتزام بمعايير الشفافية والأفصاح عن كافة المعلومات الواردة في البيانات والتقارير الدورية والحسابات الختامية وأن تكون منظمة وفق أحدث النظم والمباديء المحاسبية الدولية المقررة .

الفصل الثاني – الإطار التطبيقي لنظام التقييم المصرفي CAMELS في العراق

المبحث الأول : تطبيق مؤشرات الحيطة الجزئية CAMELS على الجهاز المصرفي العراقي

مرّ الجهاز المصرفي في العراق بمراحل طويلة ومتميزة وقد تأثر هيكله بعوامل البيئة الاقتصادية والسياسية التي سادت البلاد طوال الحقب الزمنية الماضية ، ويعد العراق من أوائل الدول العربية التي شهدت ظهور المؤسسات المصرفية فقد تأسس البنك العثماني سنة ١٨٩٠ وبعدها فتحت عدة مصارف أجنبية فروعاً لها في العراق ، وفي سنة ١٩٣٥ تأسس المصرف الزراعي الصناعي ثم صدر أول قانون للمصارف سنة ١٩٣٨ لتنظيم شؤون الصيرفة في البلاد ثم تأسيس مصرف الرافدين عام ١٩٤١ كأول مصرف تجاري حكومي وكذلك تأسيس المصرف الوطني العراقي عام ١٩٤٧ ([٨]) والذي عُدل أسمه فيما بعد إلى (البنك المركزي العراقي) بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٦ .

٨ الشماع ، خليل – إدارة المصارف – ط٢ / مطبعة الزهراء – بغداد (١٩٧٤-١٩٧٥) – ص ٨٣-٨٥

وفي سنة ١٩٩١ صدر القانون رقم (١٢) والذي سمح بموجبه بتأسيس المصارف الأهلية الخاصة وبنفس السنة تم تأسيس سوق بغداد للأوراق المالية كما سمح سنة ١٩٩٣ بتأسيس شركات التوسط في بيع وشراء العملة الأجنبية والتي ازدادت أعداها لتبلغ أكثر من (٣٠٠) شركة وساطة ، كما سمح سنة ١٩٩٦ للمصارف المتخصصة بممارسة الصيرفة التجارية إلى جانب مهامها الأصلية [٩] .

لكن المرحلة التي تلت عام ٢٠٠٣ شكلت انعطافة كبيرة في مسار العمل المصرفي في العراق بالرغم مما ورثت من جهاز مصرفي يشكو العديد من الظواهر السلبية منها سيطرة المصارف الحكومية على السوق المصرفية وقلة الكثافة المصرفية وغلبة الطابع العائلي على أغلب المصارف الخاصة وغياب نظام الاتصالات والتقنيات الحديثة واتسام العمل المصرفي بالتقليدية مع غياب المؤسسات الساندة للعمل المصرفي وارتفاع مستوى السيولة وضعف الاستثمار ، فقد بلغت نسبة السيولة في الجهاز المصرفي العراقي (٨٤،٤ %) عام ٢٠٠٣ نتيجة بقاء الأموال معطلة في المصارف لتعود إلى مستوياتها الطبيعية عام ٢٠٠٨ وبنسبة (١٦%) وعام ٢٠٠٩ (٢٢%) [١٠] .

وقد شهدت المرحلة الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ تطورات مهمة في النظام المصرفي نتيجة المتغيرات الكبيرة التي سادت البلاد وتحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق والتي لابد للنظام المصرفي من مواكبة هذا التطور وإجراء التغييرات الهيكلية والتنظيمية لبلوغ مستوى أعلى من الارتقاء والنمو وفاعلية ذات كفاءة عالية في توظيف الأموال وتقديم الخدمات لرفع مستويات أداء الجهاز المصرفي العراقي وأداء الاقتصاد الوطني ككل ، وفي إطار ذلك حيث شهدت تلك الفترة عدداً من الإجراءات وأبرزها [١١]

١-صدور قانون جديد للبنك المركزي العراقي برقم (56) لسنة 2004 يتيح له استخدام أدواته النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة آثار التضخم والحفاظ على سعر الصرف وباستقلالية تامة لقراراته عن الحكومة .

٢-صدور قانون للمصارف برقم (94) لسنة 2004 الذي يتيح لها المزيد من الحرية لممارسة أعمالها بشكل أكثر استقلالية ومرونة في اتخاذ القرارات .

٣-تحرير هيكل أسعار الفائدة منذ مطلع عام ٢٠٠٤.

٤-تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف الخاصة القائمة بما لا يقل عن (١٠) مليار دينار وللمصارف الجديدة عن (٥٠) مليار دينار .

٥-السماح للمصارف الأجنبية فتح فروع ومكاتب تمثيل لها داخل العراق والمشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية دون تحديد النسبة وبدون قيود لخلق المنافسة الهادفة لتطوير العمل المصرفي ، وقد حصلت خمس مشاركات إضافة لفتح فرعين لمصارف أجنبية .

---

٩ الشمري ، صادق راشد – مصدر سابق ص١١١

١٠ البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – التقرير الاقتصادي السنوي لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

١١ الشمري ، صادق راشد – مصدر سابق – ص١١٩و١٢٠

٦-تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من ٤٢ % إلى ٢٥% من حجم الودائع (بضمنها ٥% على شكل نقد في خزائن المصرف ذاته و٢٠% تحفظ لدى البنك المركزي العراقي) ، ثم تم تخفيضه للمرة الثانية الى ١٥% (٥% في خزائن المصرف و ١٠% تحفظ لدى البنك المركزي).

٧-تطوير البنى التحتية بإقامة نظام مدفوعات عراقي الكتروني RTGs ونظام المقاصة الألكتروني ACH ونظام الحوالات الخارجية Swift.

٨-سعي البنك المركزي وبالتنسيق مع المصارف الخاصة لتأسيس مؤسسات ساندة للعمل المصرفي مثل : مؤسسة ضمان الودائع ومؤسسة ضمان القروض المصرفية .

٩-توجه المصارف ذاتها لتطوير خدماتها وإدخال التقنية الحديثة في أعمالها وتدريب منتسبيها وتحقيق الانتشار المصرفي بفتح المزيد من الفروع المصرفية .

فضلاً عن ذلك فقد سعى البنك المركزي العراقي وإدراكا منه من أن التغييرات الهيكلية المتمثلة بالانفتاح والتحرر من القيود في ظل برنامج التحولات الاقتصادية التي يشهدها البلد يحتاج إلى بناء نظام مصرفي متكامل يرافق هذا التطور ويتوافق في ذات الوقت مع تطور الأحداث الاقتصادية المعاصرة والاندماج الهائل في ثورة تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات السريعة والمتلاحقة في العمليات المصرفية والمالية الدولية والمستجدات في العمل المصرفي الدولي الذي يقوم على إستراتيجية الأتساع والانتشار والتنويع في المشتقات ومنتجات الأعمال والخدمات في مناخ تحتدم فيه المنافسة ، وفي ضوء ذلك ودعماً للقدرة التنافسية التي شهدتها التركيبة المصرفية العراقية من تطور كبير في ازدياد أعداد وتوسع أعمال المصارف الخاصة التي دخلت السوق المصرفية والتي حتمت ضرورة الاهتمام بتطوير وتدعيم أنظمة البنك وأدواته الرقابية لمواكبة أحدث النظم الرقابية الدولية ، حيث أثبتت مجريات التطور أن الأساليب التقليدية الرقابية التي كانت سائدة والمعتمدة على الرقابة المكتبية (Off-Site) والرقابة الميدانية (On-Site) واقتصارها على كتابة التقارير الميدانية المبنية على المعادلات الإحصائية التقليدية ، لم تعد قادرة على ملامسة الواقع الجديد بما تطلب الأمر ضرورة اعتماد الأسس والمعايير الرقابية الدولية التي تواكب وتنسجم مع أحدث الأساليب العالمية المعاصرة في عملية الرقابة للمصارف والتي تغطي كافة المحاور الرئيسية في العمل المصرفي والتي تهدف بمجملها إلى تحقيق النظام المالي والارتقاء بأداء العمل المصرفي عبر خلق أنظمة مصرفية وطنية قادرة على تبني الدور التنموي ولديها القدرة على التنافس على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية ، وذلك من خلال تبني نظام رقابي مصرفي قادر على الحفاظ على متانة وبنية العمل المصرفي وتحليل سلامة أوضاعه ومراكزه المالية والتأكد من الالتزام بأحكام والأنظمة المصرفية مع أجراء تقييم وتشخيص دوري لإدارة المخاطر المصرفية التي تشكل أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي لاكتشاف نقاط الضعف وتحديد المخالفات التي ترافق أداء الجهاز المصرفي ثم متابعة الإجراءات العملية اللازمة لتصحيحها .

واستنادا لتلك المعطيات فقد تبنى البنك المركزي العراقي أهم المعايير الرقابية والإشرافية المتعارف عليها إقليميا ودولياً وهو نظام تقييم وتصنيف المصارف (CAMELS) لتحقيق السلامة المصرفية ، حيث شرع البنك المركزي بتصميم هذا النظام وبدأ بتطبيق معاييره اعتبارا من عام ٢٠٠٧ وأستثنى منها وفق ظروف البلد مؤشر (الحساسية لمخاطر السوق) وتعامل مع المؤشرات الأخرى لتصبح بنود (CAMEL) الخمسة هي المعايير المرجحة في تقييم

وتصنيف المصارف الخاصة العراقية ، وقد بدأ البنك المركزي بتنفيذ تطبيق هذا النظام على مرحلتين : تتعلق المرحلة الأولى بخلق بيئة قانونية مصرفية من خلال التعليمات والمنشورات التي يصدرها البنك لتوفيق أوضاع البيت المصرفي العراقي وخاصة مع مقررات وتوصيات لجنة (بازل ١) فيما يخص كفاية رأس المال حيث ألزم المصارف الخاصة بضرورة العمل على رفع رأسمالها وأن يكون أمد الحد الأدنى لرأس المال الحالي والبالغ (١٠٠) مليار دينار نافذاً لغاية ٣٠ حزيران ٢٠١١ وعلى كافة المصارف الخاصة إجراء الترتيبات اللازمة لرفع رأسمالها بمرحلتين : الأولى – لغاية ٣٠ حزيران ٢٠١٢ على أن يصل رأسمالها إلى (١٥٠) مليار دينار، والمرحلة الثانية أن ترفع رأسمالها الى (٢٥٠) مليار دينار في موعد أقصاه ٣٠ حزيران ٢٠١٣ و (٧) مليون دولار لفروع المصارف الأجنبية استنادا إلى أحكام المادة (١٤) من قانون المصارف النافذ ([١٢])..

كما عمد البنك المركزي من خلال إقامة الندوات وتعميم المنشورات إلى خلق وعي مصرفي عام وضرورة إحاطة المصارف والتعريف ببنود نظام التقييم الجديد وتهيئة الظروف والأجواء المصرفية المناسبة للالتزام بتنفيذ متطلبات بنوده .. ثم جاءت المرحلة الثانية : حيث أدخل البنك المركزي معايير نظام التقييم (CAMEL) حيز التطبيق الفعلي ولأول مرّة في العراق وبدأ بتطبيق بنوده على المصارف الخاصة وبشكل رسمي اعتبارا من عام ٢٠٠٧ من خلال مراقبة أعمالها وتدقيق حساباتها الختامية والذي أستطاع البنك المركزي تحقيق درجة عالية من الالتزام والدقة بتطبيق المعايير والأساليب العالمية في مجال الرقابة المصرفية ، حيث خضعت كافة المصارف الخاصة للتقييم والتصنيف في تلك السنة واستنادا إلى ميزانياتها المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ وفي أول تجربة تقييميه لأعمالها وأداءها المصرفي وقد حصلت (٩) مصارف منها على تقدير (جيد) و(١٠) مصارف على تقدير (حدي) وشكلت نسبة (٤٧%) و (٥٣%) على التوالي من جملة المصارف الخاصة العراقية القائمة آنذاك والبالغة (١٩) مصرفاً خاصاً .. كما أظهرت المصارف الخاصة العراقية فيما بعد تطوراً ملحوظاً وبدأت تتجاوب ذاتياً مع بنود CAMEL معايير نظام التقييم (CAMEL) نحو تهيئة مستلزماتها المالية والإدارية والتنافس فيما بينها للوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة في تنفيذ الضوابط والمعايير المقررة للنظام (رغم تذبذب القلة منها في الحصول على درجات التقييم والتصنيف من سنة إلى أخرى) ، ويعود ذلك حسب تقديرنا لأدراك تلك المصارف أهمية ذلك النظام ليس لكونه قرار صادر من أعلى سلطة نقدية في البلد فحسب بل أن تلك المصارف قد ترسخت لديها القناعة الكافية بأهمية تطبيق معايير هذا النظام لكونه يمثل صمام الأمان لسلامة وحصانة مراكزها المالية ثم لزيادة وأتساع مساحة ثقة وقبول الجمهور بأدائها وبالتالي ضمان تحسين وتوسع حصتها في السوق المصرفية ..حيث أظهرت نتائج التقييم والتصنيف المترشحة عن تطبيق بنود نظام التقييم خلال السنوات (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) أن النسبة المئوية لدرجة التقييم الوسطية (جيد) قد حافظت على مستواها من خلال تقارب نتائج المصارف بنفس الشريحة ، فيما ارتفعت حصة المصارف التي حصلت على تصنيف (جيد جداً) بشكل متوال ومضطرد وكذلك المصارف التي حصدت تصنيف (ممتاز) بينما بدأت تقل وتضيق مساحة نسبة المصارف الحاصلة على تصنيف (حدي) و(ضعيف) وكما يظهر في الجدول التالي :

[١٢] بموجب تعميم البنك المركزي العراقي – المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم ١٧٤٧/٣/٩ في ٢٠١٠/١٠/٦ .

جدول رقم (١) *-يبين تطور النسب المئوية لعدد المصارف الخاصة وحسب درجات التصنيف خلال السنوات (٢٠٠٧ – ٢٠١٠)

السنة	عدد المصارف الخاصة	النسبة المئوية لدرجات التقييم				
		ممتاز	جيد جداً	جيد	حدي	ضعيف
٢٠٠٧	١٩	-	-	%٤٧	%٥٣	-
٢٠٠٨	٢٦	-	%١٢	%٣٥	%٤٢	%١١
٢٠٠٩	٢٩	-	%٣١	%٥٢	%١٧	-
٢٠١٠	٣٢	%٦	%٣٤	%٤٧	%٩	%٣

*[النسب مستقاة من نتائج تقييم وتصنيف المصارف الخاصة للسنوات (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) المدرجة في الملحق رقم (١)]

حيث أعتمد البنك المركزي العراقي في تقييم وتصنيف المصارف الخاصة وفق بنود المعيار (CAMEL) وحسب محاور التقييم التالية :

أولاً- كفاية رأس المال :

" إن ملاءة رأس المال تعتبر أمراً هاماً لأنها تسمح للبنك بالنمو ووضع الخطط اللازمة تجاه أية خسائر مستقبلية، ولدى تقييم عنصر رأس المال يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً جودة الأصول والأرباح، فالبنك ذو الأصول الجيدة مع وجود مشكلات في الأرباح يحتاج إلى مستوى أعلى من رأس المال"(١٣).

وتعتبر ملاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر " نتيجة للتطورات المتسارعة في مجالات عمل البنوك تكنولوجياً كالصيرفة الالكترونية بصفة عامة وعبر شبكة الانترنت بصفة خاصة والتي تطلبت تعديلاً في الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الناجمة عن ممارسة هذا العمل عبر قنوات ووسائل جديدة لها مخاطرها الخاصة، وبالتالي يجب أن يكون مهاً تغطيتها الخاصة أيضاً "(١٤)

ولذلك تقدمت لجنة بازل خلال عام ١٩٩٩م ببعض المقترحات التي تنطوي على أفكار جديدة تتمثل في توسيع قاعدة وإطار احتساب كفاية رأس المال لتلبي تحقيق أهداف زيادة معدلات الأمان والسلامة ومتانة النظام المالي، بالإضافة إلى إدراج العديد من المخاطر التي أفرزتها التطورات الحديثة في العمل المصرفي"(١٥)، وبذلك فإن إجراء تقييم سليم وفق مقومات محددة للعناصر المرتبطة بقضايا رأس المال، سوف يؤدي إلى تصنيف صحيح له ويساهم في دعم عمليات التفتيش كما يلي:-

- مستوى جودة رأس المال والوضع المالي.

---

[13] - Examiner Orientation, Bank rating system, op.cit, P 13.

[14] - Andrea Schechter, Issues in Electronic Banking: An overview, IMF policy Discussion Paper, IMF,2002, P.P 13-17.

[١٥] - الإطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، العدد الأول والثاني، المجلد الرابع والخمسين، ص ٢٥ .

- حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- مسارات وتطورات الأنشطة المحلية والإقليمية المتعددة.
- تطور شبكة العمل والفروع.
- أداء الأرباح ودورها في نمو رأس المال.
- الدخول إلى أسواق رأس المال.
- كفاية المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض.
- مدى تركز المخاطر وارتباطها بالأنشطة غير التقليدية.

ثانياً- جودة الأصول :

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:-

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين.
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين... إلخ).
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المتعثرة.
- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة، والكمبيالات....إلخ).

ثالثاً – الإدارة :

يعتبر الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بالمهام والمسئوليات المناطة بالإدارة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الخصوص، وفيما يلي أهم القضايا التي يتعين أخذها في الاعتبار لتحديد التصنيف الملائم للإدارة ومن خلال دراسة العوامل التالية :

- فهم المخاطر الملازمة للنشاطات المصرفية والبيئية والاقتصادية السائدة.
- الأداء المالي للمصرف بالنظر إلى نوعية الأصول، وكفاءة رأس المال، والأرباح والسيولة.
- تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات والضوابط في جميع مجالات العمل الرئيسية.
- قوة وملاءمة وظيفة وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي.

- الالتزام بتشريعات وأنظمة البنك المركزي السارية المفعول.
- الاتجاهات نحو تغليب المصلحة العامة للمصرف.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والهيئة العامة للمساهمين.
- تطبيق مبادئ اكتساب الخبرة والمهارات الوظيفية مع مراعاة الإحلال الوظيفي.
- التجاوب مع اهتمامات وتوصيات البنك المركزي ومراعاة الدقة في التقارير والبيانات المالية.
- توفير برامج تدريبية للموارد البشرية واستقطاب فعال لها وإنها تعمل بدرجة عالية من الجودة.

رابعاً – الربحية :

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح، وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية:-

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة.
- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.
- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي.
- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية أو المصادر غير التقليدية للدخل.
- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات.
- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.

هذا وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء المصارف الأدنى ذات الصفات المتشابهة، إلا أن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي إلى نتائج مضللة، فعلى سبيل المثال: قد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً، لكن مصدر الأرباح قد يتأتى من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليدية (عالية المخاطر)، كما أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية، فإن الاحتفاظ بالأرباح يبقى غير كافٍ للسماح بنمو رأس المال والحفاظ على سير خط نمو الأصول.

خامساً – السيولة *:

إن مشكلات جودة الأصول تؤدي على خسائر وبالتالي التأثير على كفاءة قاعدة رأس المال، أما عنصر السيولة فهو غير متداخل بشكل قوي مع جودة تلك الأصول أو الأرباح أو رأس المال، إلا أنه يعتبر مهماً من الناحية العملية في التعامل مع المودعين، ذلك لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر كما يلي:-

- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية بحيث لا يقل الحد الأدنى لنسبة السيولة عن ٣٠% .

* يقصد بالسيولة هي مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين مع تلبية احتياجات المقترضين في ذات الوقت دون الإضطرار الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الإقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة . للتوسع أنظر في ذلك : (د. صادق راشد الشمري – مصدر سايق ص ٤٣) .

- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.
- مدى ملاءمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.
- مدى الاعتماد على الإقراض ما بين المصارف لتلبية احتياجات السيولة.
- مدى ملاءمة عمليات الإدارة للتخطيط والرقابة والإشراف (أنظمة المعلومات الإدارية).

واستنادا إلى بنود ومعايير نظام التقييم والتصنيف (CAMEL) فأن لكل مجموعة أرقام مترشحة من نتائج التقييم التي تحصل عليها المصارف يقابلها التصنيف المرادف لها وكما يلي :

التصنيف	الدرجات	الوسط الحسابي للتقييم
ممتاز	١	١ - ١،٤
جيد جداً	٢	١،٥ – ٢،٤
جيد	٣	٢،٥ - ٣،٤
حدي	٤	٣،٥ – ٤،٤
ضعيف	٥	٤،٥ - ٥

وقد طوّر البنك المركزي أسلوب التقييم استنادا إلى ما ترشح له من تجربة التقييم بوجود مجموعة مصارف تتشابه بالتقييم والتصنيف ولكنها متفاوتة نسبياً من حيث الأداء والنتائج ودرجات التقييم ، وبذلك أضاف إلى التصنيف الرئيسي تصنيفاً ثانوياً واعتبارا من ٢٠٠٩ وأصبح هناك قاعدة ومساحة واسعة تصل إلى (٤٥) مرتبة في سلم تقييم المصارف بدلاً من اقتصارها سابقاً على خمس مراتب وكما يلـي :

جدول رقم (٢) تصنيف المصارف وسلم درجات التقييم الرئيسية والثانوية *

التصنيف	الدرجة	سلم التقييم الرئيسي	سلم التقييم الثانوي
ممتاز	1	1A ,1B,1C	(1A1,1A2,1A3) (1B1,1B2,1B3) (1C1,1C2,1C3)
جيد جداً	2	2A,2B,2C	(2A1,2A2,2A3) (2B1,2B2,2B3) (2C1,2C2,2C3)
جيد	3	3A,3B,3C	(3A1,3A2,3A3 (3B1,3B2,3B3) (3C1,3C2,3C3)
حدي	4	4A,4B,4C	(4A1,4A2,4A3) (4B1,4B2,4B3) (4C1,4C2,4C3)
ضعيف	5	5A,5B,5C	(5A1,5A2,5A3) (5B1,5B2,5B3) (5C1,5C2,5C3)

- تم أعداد الجدول من قبل الكاتبين لغرض تنظيم واظهار حالة التصنيف الثانوية

وتأسيساً على ذلك فأن درجات التقييم التي يحصل عليها المصرف تستخلص من واقع المصرف ذاته واعتماداً على معايير أداءه ونتائج موازناته حيث يعكس كل رقم من أرقام التقييم مواصفات المصارف التي حصلت على ذلك التقييم وكما يلـــــي :

فأن المصارف التي يكون تصنيفها (١) فهي سليمة بصورة أساسية في معظم النواحي وتعتبر ذات إدارة راسخة وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة بما يتطلب منها الحفاظ على مستوى التقدم الحاصل لديها من خلال متابعات إدارية وأشراف رقابي بحده الأدنى لضمان استمرارية وصلاحية السلامة المصرفية .

أما المصارف التي يكون تصنيفها (٢) فهي سليمة في أغلب عناصر التقييم والتي يشوبها بعض النواقص لتحقيق كافة معايير التقييم ومتطلباته بما يتطلب من الإدارة المسؤولة متابعة إدارية وأشراف رقابي مستمر بما يضمن سلامة مراكزها المالي ومواجهة التحديات .

أما المصارف التي يكون تصنيفها (٣) فهي تواجه نقاط ضعف بشكل عام بما يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في أطار زمني معقول ، فقد يؤدي استمرارها إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة والسيولة كما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات أدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف تلك .

والمصارف التي يكون تصنيفها (٤) و (٥) تشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة مما يتطلب رقابة صارمة وإجراء علاجي خاص بها وقد يتطلب الأمر في حالة عدم تجاوزها تدخل البنك المركزي لحل مجلس الإدارة وإعادة تنظيمه أو وقف نشاطات المصرف أو دمج المصرف أو فرض الوصاية القانونية عليه حفاظاً على حقوق المودعين والدائنين [١٦].

المبحث الثاني : الأطار العملي لنموذج تطبيق نظام CAMEL على المصرف الوطني الإسلامي :

تأسس المصرف الوطني الإسلامي (كشركة مساهمة خاصة) بموجب إجازة التأسيس المرقمة م.ش. ٢٦٠٧٣ في ٢٠٠٥/٥/٥ برأسمال قدره (٢٥) مليار دينار مدفوع بالكامل وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة المصرف أعمال الصيرفة الشاملة حسب الشريعة الاسلامية والتوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية حسب الإجازة الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي برقم ٢٦٤١/٣/٩ في ٢٠٠٥/٩/٢٦ ، لكن الظروف الأمنية الصعبة التي سادت البلاد آنذاك حالت دون أستطاعة المصرف من ممارسة النشاط الفعلي إلا في بداية الفصل الثاني من عام ٢٠١٠ وبعد تغيير مساهمي المصرف وزيادة راسماله المدفوع الى (٥٠) مليار دينار ، حيث تميزت بداية أنطلاقته الجديدة بقوة الأداء والنمو الشامل في جميع مجالات العمل المصرفي مؤكداً قدرته على المنافسة المصرفية ومعززاً مكانته وحضوره في السوق المصرفي العراقي مكللاً بالنجاح والتفوق بالنتائج الإيجابية على كافة الصعد المالية ، ولعل أبرز ما تحقق في ذات العام حصول المصرف على تقييم (جيد جداً 2C) بموجب معايير نظام تقييم وتصنيف المصارف CAMEL وحسب كتاب البنك المركزي العراقي ذي الرقم ١/٢/٩ في ٢٠١١/١/١٨ (رغم حداثة المصرف) وبذلك أحتل المرتبة الأولى على المصارف الإسلامية والمرتبة (١١) بين مجموع المصارف التجارية العاملة في العراق والبالغة آنذاك (٢٦) مصرفاً ، وهذا تأكيد على صحة وسلامة مساره المصرفي وأرتقاءه الأداء المتميز وجودة أصوله وتمتعه بدرجة عالية من الأمان المصرفي فضلاً عن تحقيق قاعدة رأسمالية قوية وإدارة متمكنة وبمستوى رفيع من الخبرة المصرفية والأستقرار المؤسسي بإتجاه دعم قدرة المصرف التنافسية والحصول على نصيب متزايد من سوق الخدمات المصرفية وتعظيم العوائد وتوسيع قاعدة الملكية ، وبذلك أمسى هذا المصرف الوليد رائداً في ممارسة العمل المصرفي وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وتعليمات البنك المركزي العراقي رقم (٦) لسنة ٢٠١١ الخاصة بالصيرفة الإسلامية ، وتأسيساً على ذلك فقد أرتفع معدل أرباح

[١٦] شاهين ، علي عبد الله – أثر تطبيق نظام التقييم الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية . Site.iugaza.edu.ps/ashaheen/files

المصرف من (١٩٢٥) مليون دينار عام ٢٠١٠ الى (٧٧٩٧) مليون دينار عام ٢٠١١ وبنسبة أرتفاع أكثر من (٣٠٠%) ، كما سجلت الأرباح تطوّراً كبيراً وواصلت أرتفاعها في عام ٢٠١٢ حيث سجلت في الربع الأول منه (٦٣٨٥) مليون دينار .. كما أرتفع إجمالي موجودات المصرف من (٧٣٤٥٧) مليون دينار عام ٢٠١٠ الى (٢٣٩٨٦٩) مليون دينار عام ٢٠١١ وبنسبة أرتفاع قدرها (٢٢٦%) ، وأرتفع الائتمان النقدي (قروض المرابحات) عام ٢٠١١ وبنسبة أرتفاع (٢٢٣%) ، وكذلك الائتمان التعهدي بنسبة (٨٦%) والموجودات الثابتة بنسبة أرتفاع (٤%) عما كانت عليه في عام ٢٠١٠.. وقد تم أجراء الفحص والتقييم استناداً الى نتائج البيانات والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ وكما يلـــــي ([١٧]):

أولاً – كفاية رأس المال

تُقيم كفاية رأس المال على أساس المباديء التوجيهية الأشرافية وطبيعة وحجم المخاطر التي تواجهها المؤسسة وقدرة الإدارة على مواجهة تلك المخاطر ويؤخذ بنظر الأعتبار كل من مستوى وجودة رأس المال والوضع المالي العام للمصرف وطبيعة واتجاه حجم الأصول المشكوك فيها وكفاية المخصصات الاحتياطية مقابل خسائر القروض واحتياطات التقييم الأخرى وجودة الإيرادات وقوتها ومكونات الميزانية ومخاطر التركز والأنشطة غير التقليدية وتجاوب النمو والخطط المستقبلية في توسع نشاطه وتطوير خدماته .

النسب والأتجاهات العامة

١- كفاية رأس المال ٣٤%

٢- نسبة رأس المال الأساس/متوسط مجموع الأصول ٦٨%

- بلغت نسبة كفاية رأس المال (٣٤%) وهي أعلى من الحدود الدنيا المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (١٢%) كون معظم موجودات المصرف ليس بها مخاطر ترجيحية كبيرة .
- بلغت نسبة توظيف رأس المال (٦٨%) حيث بلغ رأس المال الأساسي (٤٨،٧) مليار دينار بعد طرح العجز المتراكم والبالغ (١،٢) مليار دينار (رأس المال المدفوع يبلغ ٥٠ مليار دينار) في حين بلغ متوسط مجموع الأصول (٧١،٥) مليار دينار وهي نسبة جيدة مما يعني إن رأس المال قادر على تقديم الدعم اللازم للأصول.
- لم يكن هناك نمو لرأس المال والأصول كون المصرف حديث في ممارسة العمل المصرفي حيث كانت مباشرته بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ بعد تغيير مالكيه وقد بلغ رأس المال لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١ مبلغ (٥٠) مليار دينار .

ثانياً – جودة الأصول

تُقيم جودة الأصول على أساس مستوى توجهات وتوزيع الأصول والمشاكل التي تعانيها وحجم الأصول المشكوك فيها والمصنفة والمتأخرة السداد وعديمة الأداء والأصول المعاد هيكلتها من داخل الميزانية وخارجها ومدى كفاية المخصصات الاحتياطية مقابل خسائر القروض والقدرة على تحديد وإدارة وتحصيل الأصول المشكوك في تحصيلها وتنوع ونوع محفظة القروض ومدى ملائمة سياسات واجراءات الأقراض والتركزات الائتمانية وفعالية اجراءات إدارة الائتمان .

[١٧] تم الأستفادة من أوراق التقييم لمفتشي مديرية مراقبة الصيرفة والائتمان في تقييم عناصر المصرف .

النسب والأتجاهات العامة لجودة الأصول

١- نسبة مخصص خسائر القروض/ مجموع القروض	٠،٣ %
٢- نسبة الأصول المتعثرة / أجمالي القروض	صفر
٣- نسبة الأصول المتعثرة / رأس المال الأساسي	صفر
٤- نسبة مخصص خسائر القروض / القروض المتعثرة	صفر

تحليل الوضع المالي :

- عند الأطلاع على ميزانية المصرف المعدة لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١ والتي أظهرت أن المصرف يمتلك نقد في الخزنة ولدى البنك المركزي والمصارف المحلية والخارجية (٤٣،٥) مليار دينار ويشكل نسبة (٤٨%) من أجمالي الأصول ، أما الائتمان فقد بلغ (١٩،٧) مليار دينار مشكلاً نسبة (٢٢%) من مجموع الأصول وقد بلغت الاستثمارات في الأوراق المالية (٢،٥) مليار دينار وتشكل نسبة (٣%) من أجمالي الأصول ، أما الأصول الثابتة فقد بلغت (٣،٦) مليار دينار وتشكل نسبة (٤%) ، في حين بلغت الأصول الأخرى (١٥،٧) مليار دينار وتشكل نسبة (١٨%) من مجموع الأصول والمتبقي عبارة عن أرصدة مدينة بين الفرع الرئيسي والإدارة العامة والبالغة نسبتها (٥%) .
- أما مصادر التمويل فقد بلغت الودائع (٣١،١) مليار دينار وهي تشكل نسبة (٣٥%) من أجمالي مصادر التمويل ويبلغ رأس المال (٤٨،٧) مليار دينار وهو أعلى مصدر من مصادر التمويل ويشكل نسبة (٥٤%) وقد بلغت التأمينات والمقبوضات (٥،١) مليار دينار وبنسبة (٦%) وبلغت الأرباح (٣،٦) مليار دينار وبنسبة (٤%) والمتبقي عبارة عن أرصدة مع المصارف المحلية وخصوم أخرى والتخصيصات وتشكل نسبة (١%) .

تحليل النسـب :

- قام المصرف بأحتساب المخصص وتصنيف المحفظة الائتمانية حيث بلغ المخصص المطلوب (٣) مليار دينار لكن تم وضع مخصص مقداره (٥٠٠) مليون دينار وبذلك تكون نسبة مخصص خسائر الائتمان الى إجمالي الائتمان نسبة (٠،٣%) حيث بلغ إجمالي الائتمان (١٥٣) مليار دينار وبما أن المصرف قد حقق ربح بحدود (٣،٦) مليار دينار فأنه قادر على تغطية مخصص الائتمان .
- أظهرت جميع النسب المستخدمة في تقييم جودة الأصول نتائج (صفر) [بأستثناء النسب السابقة أعلاه] وذلك لعدم وجود أصول متعثرة كون المصرف حديث النشاط وأن الائتمان الممنوح خلال ٢٠١٠ لم يحن موعد أستحقاقه ، لذا فهو جيد .

لمحة تاريخية عن نمو كل من :الأصول،الائتمان النقدي،الائتمان التعهدي :

- عند متابعة نمو الأصول نلاحظ إن أعلى نسبة نمو في شهر حزيران حيث بلغت الموجودات (٤٦) مليار دينار بعد أن كانت (٨،٣) مليار دينار في شهر نيسان وهذا يعني أن أنطلاقة المصرف بدأت منذ شهر حزيران حيث نلاحظ أن نمو الائتمان ونمو الودائع ونمو الربحية بدأت منذ ذلك الشهر ، أما في شهر

أيلول فقد بلغ مجموع الأصول (٧٧،٣) مليار دينار وبنسبة نمو (٦٨%) ، وفي ٢٠١٠/١٢/٣١ بلغت الأصول (٩٠،١) مليار دينار وبنسبة نمو (١٦%) وهذا يعكس توسع نشاط المصرف تدريجياً وبشكل مستقر .

- عند الاطلاع على مسار الائتمان النقدي خلال ٩ أشهر الأولى من نشاط المصرف نلاحظ أن أعلى نمو كان في شهر حزيران حيث بلغت النسبة (١٣٩%) وقد كانت (٦،٦) مليار دينار وقد نمت في أيلول الى (١٩،١) مليار دينار وبنسبة (٢٠،٨) ، أما في ٢٠١٠/١٢/٣١ فقد بلغ الائتمان (١٩،٧) مليار دينار وبنسبة (٣%) .
- ونلاحظ ان المصرف أعتمد على منح الائتمان التعهدي وخاصة خطابات الضمان منذ بداية نشاطه وأن نمو الائتمان التعهدي في حزيران هو أعلى نمو حيث بلغ (٩٥%) عن شهر نيسان الذي كان بمبلغ (٣٧،٩) مليار دينار وأصبح (٧٣،٩) مليار دينار وأستمر بالزيادة في شهر أيلول ليصبح (١١٠،٦) مليار دينار وبنسبة ٥٠% عن شهر حزيران ، أما في ٢٠١٠/١٢/٣١ فقد بلغ (١٣٨،٤) مليار دينار وبنسبة نمو (٢٥%) .

ثالثاً – الإدارة والشؤون الإدارية

تُقيم الادارة ومجلس الادارة على اساس جميع العوامل اللازمة لادارة المؤسسة بصورة امنة وسليمة وقدرتهما على تعيين وقياس ورصد ومراقبة مخاطر انشطة المصرف ويؤخذ في الاعتبار مستوى وجودة الاشراف والدعم الذي توفره الادارة والمجلس والالتزام باللوائح والقوانين والقدرة على التخطيط والاستجابة للمخاطر التي قد تنشأ عن تغير ظروف العمل او عرض منتجات او خدمات جديدة ودقة نظم معلومات الادارة ورصد المخاطر وكفاءتها وحداثتها ومدى ملائمة السياسات والضوابط الداخلية والالتزام بهما وكفاءة نظم مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية والاستجابة لتوصيات مراجعي الحسابات والسلطات الاشرافية .

- عقد المجلس (٨) اجتماعات وقد ركز على متابعة التعليمات والكتب الموجهة من قبل البنك المركزي وكذلك متابعة زيادة رأس المال والاهتمام بتعيين الموظفين اضافة الى مناقشة شراء البرامج الحديثة ونظام السويفت ومتابعة الائتمان النقدي (الاسلامي) والتعهدي .
- للمدير للمفوض صلاحيات مكتوبة وتمت مناقشتها في اجتماع مجلس الادارة في ٢٠١٠/١/١٤ وتمت اعادة مناقشتها في الشهر السادس وهي صلاحيات ادارية ومالية وائتمانية وقانونية .
- للمصرف سياسات واجراءات مكتوبة ومحددة ومن أهم سياسات المصرف خلال هذه الفترة هي فتح فروع في محافظات العراق وكذلك البحث عن بنوك مراسلة لتوسيع نشاط المصرف في فتح الاعتمادات وشراء برامج محاسبية اكثر تطوراً وخصوصية لتطوير نشاطه في مجال الصيرفة الاسلامية .
- قام المصرف باعداد واصدارمجلد لقواعد الخدمة والنظام الداخلي ومقسم الى عدة مواد تخص ضوابط وشروط التعيين والدرجات الوظيفية والمخصصات وكفاءة الاداء والتطوير والتدريب ونظام السفر والايفاد

وصلاحيات المدير المفوض اضافة الى وصف للوظائف والمهن وصلاحيات كل موظف في المستوى الاداري .

- لدى المصرف هيئة شرعية تتكون من الشيخين (محمد حسن الشريفي ونعمان عبد الحسين العبد) ويتم الرجوع اليهما في كل قرار فيه اشكالية فقهية وعند منح اي ائتمان لتحديد حدوده الشرعية وملائمته مع الصيرفة الاسلامية.
- قام المصرف باستخدام خبير اجنبي (هندي الجنسية) في مجال الاعتمادات والقسم الدولي اضافة الى وجود (٦) خبراء لتدريب كوادر المصرف في مجال المحاسبة واستخدام النظام المحاسبي الجديد .
- يتكون قسم الرقابة الداخلية من(٧) موظفين بضمنهم مدير القسم وقد تم اعداد خطة لتفتيش الفرع الرئيسي واقسام الادارة العامة وقد اعتمد نظام التدقيق المفاجئ وجرد الموجود النقدي وقد اعد القسم خطة لعام ٢٠١١ حيث وضع فيها بنظر الاعتبار تدقيق الفروع المزمع فتحها في بغداد والمحافظات وهي (٦) فروع
- بلغ عدد موظفي المصرف(٧١) موظف ولوحظ ان معظم هؤلاء الموظفين من اصحاب الشهادات والخبرة المصرفية حيث ان هنالك موظفين اثنين من حملة الدكتوراه وتشكل نسبة (٢،٨%) وكذلك الماجستير أما أصحاب شهادات البكلوريوس فهم (٤٤) موظف ويشكلون نسبة (٦٢%) والمتبقي لديهم دبلوم واعدادية وقد قام المصرف بادخالهم بوحدات تدريبية في البنك المركزي او في المصارف المحلية .
- لدى المصرف وحدة غسل الاموال وتقوم بمراجعة وتدقيق كافة المعاملات المالية والحوالات وتطبيق مبدأ أعرف عميلك على زبائنه وهو ملتزم بقانون غسل الاموال ذي الرقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤.
- خالف المصرف الفقرة (١) من اللائحة الارشادية المبلغة اليه بكتابنا المرقم ٣٣٠٨/٢/٩ في ٢٠٠٥/١٢/٢٧ وبذلك بتشكيلة لجنة الائتمان من رئيس مجلس الادارة ونائبه والمدير المفوض في حين ان كل من مدير الائتمان ومدير الرقابة ضمن لجنة منح الائتمان .
- عند الاطلاع على الهيكل التنظيمي للمصرف نلاحظ ان قسم الرقابة مرتبط بالمدير المفوض من جهة ومجلس الادارة من جهه أخرى وهي من الامور الايجابية لمتابعة الملاحظات من الادارة العليا والتنفيذية وللمدير المفوض نائب واحد في حين يجب ان يكون له نائبان الاول للامور الادارية والثاني للامور المصرفية خاصة وان المصرف لديه خطط للتوسع في المستقبل .

الانتهاكات للقوانين والوائح :

خالف المصرف الفقرة (١) من اللائحة الارشادية المبلغة اليه بكتابنا المرقم ٣٣٠٨/٢/٩ في ٢٠٠٥/١٢/٢٧ وبذلك بتشكيلة لجنة الائتمان من رئيس مجلس الادارة ونائبه والمدير المفوض في حين ان كل من مدير الائتمان ومدير الرقابة ضمن لجنة منح الائتمان .

رابعاً – الربحية

تُقيم جودة وكمية الايرادات بالقياس الى قدرتها على توفير رأس مال كافٍ من خلال الايرادات المحتجزة ومستوى الايرادات واتجاهها واستقرارها ونوعية الايرادات ومصادرها ومستوى النفقات بالقياس الى العمليات وكفاية

المخصصات مقابل خسائر القروض والاعتماد على مكاسب أو خسائر غير معتادة الحدوث ومساهمة البنود غير الاعتيادية ومعاملات الاسهم وأثر الضرائب على صافي الدخل .

النسب والاتجاهات العامة للايرادات

١- نسبة العائد = صافي الدخل / متوسط الأصول ٥%

٢- صافي الدخل / حقوق المساهمين ٧%

٣- الفعالية = النفقات من غير العوائد / صافي الدخل ٢١%
من الفوائد +الدخل من غير الفوائد

٤- هامش الفائدة = صافي الدخل من الفوائد / متوسط ٤%
مجموع الأصول المدرة للايرادات

٥-تكاليف الكوادر الوظيفية / اجمالي الدخل ١٦%

تحليل كشف الدخل:

حقق المصرف ربحاً مقداره (٣,٦) مليار دينار وهو متأتي من عائد الائتمان البالغ (١,٢) مليار دينار ودخل من الودائع لدى البنك المركزي البالغة (٧٥) مليون دينار وكذلك دخل لا يحمل فائدة بمبلغ (٣,٨) مليون دينار وهو عبارة عن عمولات مقبوضة وارباح من المعاملات الاجنبية وبذلك يكون اجمالي الدخل (٥,٢) مليار دينار ، أما المصاريف التي لا تحمل فائدة (عوائد) فقد بلغت (١,١) مليار دينارفي حين بلغت التخصيصات عن خسائر الائتمان (٥٠٠) مليون دينار وهما يشكلان نسبة (٣٠%) من اجمالي الدخل وبذلك يصبح صافي الدخل (٣,٦) مليار دينار وهي ارباح جيدة مقارنة بـ (٩) أشهر من بداية العمل للمصرف .

تحليل النسب :

- على الرغم من ان المصرف حديث في ممارسة العمل بعد تغير المالكين لكن بلغت نسبة العائد المتأتية من صافي الدخل الى متوسط مجموع الاصول نسبة (٥%) وهي اعلى من النسبة المثالية المعتمدة في معايير تقييم المصارف البالغة (٢,٥%) حيث حقق المصرف صافي ربح (٣,٦) مليار دينار وان مبلغ متوسط مجموع الاصول (٧١) مليار دينار.
- بلغت نسبة صافي الدخل الى حقوق المساهمين (٧%) وهي نسبة جيدة كون المصرف جديد ويمثل صافي الربح نشاط المصرف لمدة (٩) أشهر مما يعكس ان ارباح المصرف تقدم الدعم لرأس المال .
- بلغت نسبة الفاعلية (٢١%) وهي متأتية من النفقات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل وهي نسبة جيدة كون المصرف جديد وتشكل النفقات عبئاً كبيراً على الودائع .
- بلغ هامش العائد (٤%) حيث بلغ صافي الدخل من العائد (٣,٦) مليار دينار في حين بلغ متوسط مجموع الاصول (٣١,٣%) مليار دينار .
- بلغت تكاليف الكوادر الوظيفية (٨٤٠) مليون دينار وهي تشكل نسبة (١٦%) من اجمالي الدخل (٥,٢) مليار دينار وهذه تعكس ان تكاليف الكوادر الوظيفية معقولة ومتناسبة مع اجمالي الدخل .

لمحة تاريخية عن نمو الربحية :

- حقق المصرف صافي ربح مقداره ٣,٦ مليار دينار وهو يعكس نشاط المصرف لمدة (٩) اشهر وان اعلى نسبة نمو للارباح كانت في شهر حزيران حيث بلغت ٥٧٥٧% وهي البداية الفعلية للمصرف اما في شهر ايلول فقد بلغت الارباح ٨٧٣ مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها (١١٢%) أما في ٢٠١٠/١٢/٣١ فقد بلغت نسبة نمو الارباح ٣٥٠% .

خامساً – السيولة

تُقيم السيولة وادارة الاصول والخصوم بالقياس الى الاتجاه العام للودائع واستقرارها ودرجة الاعتماد على مصادر التمويل المتقلبة القصيرة الأجل بما في ذلك اي اعتماد غير مبرر على الاقتراض ومدى توفر أصول يمكن تحويلها بسهولة الى نقد بدون خسائر تذكر وإمكانية دخول أسواق المال والوصول الى مصادر التمويل الاخرى وكفاية مصادر السيولة والقدرة على تلبية احتياجات السيولة وكفاءة سياسات وممارسات السيولة واستراتيجيات ادارة الاموال ونظم معلومات الادارة وخطط التمويل الطارئة وقدرة الادارة على تعيين ورصد السيولة والتحكم فيها .

النسب والاتجاهات العامة للسيولة

١- نسبة السيولة	% ١٠٩
٢- نسبة اجمالي القروض / مجموع الودائع	% ٦٣
٣- نسبة اجمالي الأصول السائلة / اجمالي الاصول	% ٤٨
٤- نسبة التغطية = النقد + الاستثمارات قصيرة الأجل/ الودائع غير اساسية	% ٢٧١٨

تحليل النسب

- بلغت نسبة السيولة (١٠٩%) وهي اعلى من الحدود الدنيا البالغة (٣٠%) والمحددة من قبل البنك المركزي وذلك لاحتفاظ المصرف باصول السائلة كاحتياطيات اولية بحدود (٤٢)مليار دينار وهي ودائع لدى البنك المركزي ونقد بالخزنة اما الاحتياطيات الاخرى فقد بلغت (٢) مليار دينار وبذلك يكون مجموع الاصول السائلة (٤٤) مليار دينار وهي اعلى من المطلوبات البالغة (٤٠,٨) مليار دينار .
- بلغت نسبة القروض الى مجموع الودائع نسبة (٦٣%) وهي اقل من الحدود العليا المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة (٧٠%) حيث بلغت القروض (١٩,٧) مليار دينار اما الودائع فقد بلغت (٣١,١) مليار دينار وهذا يعني ان المصرف لديه تخطيط في الموازنة بين استثماراته وحجم الودائع .
- بلغت نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول نسبة (٤٨%) وهي جيدة تعكس ان للمصرف اصول سائلة قادرة على تغطية التزاماته المفاجئة .
- بلغت نسبة النقد والاستثمارات قصيرة الاجل الى الودائع غير الاساسية (٢٧١٨%) وهي نسبة كبيرة جدا وذلك لاحتفاظ المصرف بنقد (٤٣,٥) مليار دينار مقارنة بالودائع غير اساسية والبالغة (١,٦) مليار

دينار وهذا يعني ان المصرف قادر على تغطية الودائع غير الاساسية في حالة حدوث اي طلب مفاجئ عليها علما ان النسبة اعلاه أكبر من النسبة المثالية البالغة ١:١ .

لمحة تاريخية عن نمو الودائع :

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل وهي الاساس في نشاط أي مصرف فقد بلغت الودائع في شهر حزيران ١٣,٣ مليار دينار ونسبة نمو مقدارها ٢٦٣% عن شهر نيسان حيث كانت ٣,٨% مليار دينار أما في شهر ايلول فقد بلغت ١٤,٣ مليار دينار ونسبة نمو ٧,٥% عن شهر حزيران أما في ٢٠١٠/١٢/٣١ فقد بلغت الودائع ٣١,١ مليار دينار وبنسبة نمو مقدارها ١١٧% .

تعليقات ونتائج الفحص

الجدول التالي يبين تصنيف جميع العناصر الداخلة في نظام التصنيف CAMEL مع التصنيف المركب (المكونات) للمصرف وكما يلي :

المصرف : الوطني الإسلامي

تاريخ الفحص : لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١

المكونات	التقييم
رأس المال	2C
جودة الأصول	3
الإدارة	2
الربحية	2
السيولة	2
التقييم المركب للمصرف	2C

بعد دراسة وتحليل عمليات ونشاطات المصرف وفق عناصر نظام (CAMEL) فقد حصل المصرف على التقييم المركب (2C) وفق ما ورد في الجدول أعلاه وذلك لحصول معظم المكونات على المركب (٢) بأستثناء رأس المال والذي حصل على المركب (2C) وجودة الأصول التي حصلت على المركب (٣) وبموجب خلاصة الفحص المدرجة أدناه :

رأس المال :

- أن نسبة كفاية رأس المال للمصرف هي أعلى من الحدود الدنيا المحددة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (١٢%) وأن نسبة الرفع المالي جيدة وتعكس أن رأس المال قادر على تقديم الدعم للأصول .

جودة الأصول :

- نتيجة عدم وجود أصول متعثرة فقد ظهرت معظم نسب جودة الأصول (صفر) إضافة الى عدم قيام المصرف بوضع مخصص كاف للائتمان النقدي و التعهدي ، لذا أخذ التصنيف (٣) .

الإدارة :

- للمصرف إدارة جيدة ولديها الخبرة الكبيرة في العمل المصرفي وقد تم اعداد سياسات وأجراءات واضحة ومحددة وتعمل الإدارة على تحسين أداء المصرف من خلال تشغيل برامج محاسبية متطورة وكذلك يتم أدخال الموظفين بدورات تطويرية لدى البنك المركزي أو مقر الإدارة العامة .

الربحية :

- على الرغم من حداثة نشاط المصرف ألا أنه حقق ربح مقداره (٣،٦) مليار دينار خلال تسعة أشهر وهي نتيجة جيدة كون معظم المصارف تكون نتيجة نشاطها في السنة الأولى خسارة .

السيولة :

- يمتلك المصرف سيولة جيدة يمكن استثمارها بشكل أفضل كما لديه أصول سائلة يمكنها مواجهة السحوبات المفاجئة ، لذلك على المصرف أن يقوم بالتخطيط والأشراف على هذه السيولة بشكل يمكنه من استثمارها مستقبلاً.

الأنتهاكات :

- قام المصرف بمخالفة تعليمات اللائحة الأرشادية وكما مبين ذلك في التقرير.

الأستنتاجات والتوصيات

أولاً / الأستنتاجات :

أسفر البحث عن النتائج التالية :

١- إن تطوّر الأداء المصرفي الذي حصل في الوحدات المصرفية العراقية قد أظهر أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفي ، بما يؤكد صحة فرضية البحث ، حيث أن أبراز الجوانب الإيجابية في تطبيق نظام (CAMEL) يعتبر رافداً مهماً في تغذية عمليات التفتيش والرقابة بالمعلومات التي تكشف مظاهر الضعف والقصور والتي تشكل مداخل مهمة للتبصير والبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومعالجة مسبباتها .

٢- أن المنطلقات الأساسية التي يركز عليها نظام الرقابة (بصورته التقليدية) يتطلب المزيد من التطوير والتحديث في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات ونظم الإتصالات التي تشهدها الساحة المصرفية بما يؤكد فرضية التكامل والترابط مع أحدث النظم الرقابية في التقييم المصرفي .

٣- تتسم معايير تطبيق نظام الرقابة والتفتيش (CAMEL) بالتكامل والقوة والفعالية في تحقيق رقابة فاعلة وبالتالي الحفاظ على سلامة العمل المصرفي وتحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء .

٤- أن التقرير عن نتائج التفتيش والرقابة التي تقوم بها السلطة النقدية على النحو الوارد في هذه الدراسة وتضمينه العناصر الإيجابية والسلبية التي يسفر عنها تطبيق معايير ومكونات نظام التقييم يمثل نمطاً فعالاً في تقويم العمل المصرفي وحمايته من الأخطار المصرفية بكفاءة وفعالية عالية .

ثانياً / التوصيات :

١- ضرورة بذل المزيد من الأهتمام من قبل السلطة الرقابية (النقدية) بالأنفتاح على التطورات الحديثة ومواكبة أحدث أنظمة الرقابة المصرفية لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي الحالي ، بما في ذلك الأستفادة من العناصر الأخرى للنظم الرقابية السائدة بما فيها نظام التقييم (CRAFTE) أو (Standard & Poor's) وغيرهما من النظم الدولية لتحقيق هدف الرقابة الشاملة على المصارف وبدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية .

٢- ضرورة تمسك المؤسسات المصرفية الخاصة بتطبيق معايير نظام التقييم والتصنيف (CAMEL) نتيجة ما تحقق من تطبيقه من تطوّر في الأرباح وجودة الأصول والمطلوبات ، مع أهمية شمول المصارف الحكومية العراقية وفروع المصارف العربية والأجنبية العاملة بالساحة المصرفية في العراق بنظام التقييم والتصنيف أعلاه وعدم أقتصار الفحص والتقييم السنوي على المصارف الخاصة فقط .

٣- لم يأخذ نظام التقييم والتصنيف الحالي (CAMEL) وضمن عناصره الخمسة بنظر الأعتبار حجم المصرف وأتساع قاعدة نشاطاته المصرفية الأفقية من ناحية عدد فروعه وأنتشارها الجغرافي ، حيث تعكس خصوصية الواقع الحالي في العراق أن الكثافة المصرفية في العراق لازالت منخفضة ولا تتعدى نسبة (٠،٢ %) من حجم السكان وهناك فجوة كبيرة بين مؤشرات الواقع والنسبة القياسية المعيارية العالمية بحدها الأدنى والبالغة (١٠،٠٠٠) نسمة لكل مصرف .

٤- زيادة الأهتمام بالموارد البشرية وضرورة قيام البنك المركزي العراقي بأعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة لقيادات وكوادر المصارف في مجال عناصر التقييم والتصنيف المصرفي من أجل النهوض بمتطلبات العمل الرقابي والأطلاع والأحاطة بتفاصيل عناصر التقييم وتأصيل المهارات والقدرات الفنية وزيادة تراكم الخبرة الرقابية التي تسمح بزيادة كفاءة وفعالية التدابير .

٥- ضرورة ضمان أستقلالية (مراقب الامتثال) في المصارف الخاصة وأهمية أرتباطهم الاداري والفني مباشرة بالبنك المركزي العراقي من أجل أن تكون تقاريرهم المالية سليمة وتعكس حقيقة عمل وأتجاهات نشاط المصارف وبعيدة عن التأثيرات الادارية ووصاية إدارة المصرف .

المصادر

أولاً – المصادر العربية :

أ- الكتب :

١- الشماع ، خليل " إدارة المصارف " ، مطبعة الزهراء ، ط٢ ، بغداد ، (١٩٧٤- ١٩٧٥) .

٢- الشمري ، صادق راشد " إدارة المصارف : الواقع والتطبيقات العملية " مطبعة الفرح ،بغداد ، ٢٠٠٨ .

٣- عاكوم ، أبراهيم " أسواق الأوراق المالية العربية : إنعكاسات وعبر من الإزمة المالية العالمية " دراسات أقتصادية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٩ .

ب- التقارير والنشرات :

١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ .

٢- المصرف الوطني الإسلامي – التقرير السنوي والبيانات والحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١١ .

٣- البنك الأهلي المصري " النشرة الاقتصادية " الإطار الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال " ، العدد الأول والثاني ، المجلد الرابع والخمسين .

ج – شبكة المعلومات الدولية :

١- شاهين ، علي عبد الله – أثر تطبيق نظام التقييم الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية .

Site.iugaza.edu.ps/ashaheen/files

٢- زيتوني ، عبد القادر – دراسة المؤشرات الدولية لتقييم المصارف

www.kantakji.com/figh/files/banks/545

٣- الطيب ، فاطمه أحمد وأحمد خلق الله – التنبوء بمعيار CAEL بأستخدام تحليل التمييز

١- WWW.Startimes.com/f.aspx?t

٤- محمد نور ، حسن بشير – قياس الإداء المالي للمصارف

www.sudaneseonline.com/or216/.../sudan-news-a1488.shtml

٥- أبو رحمه ، سيرين سميح – إتفاقية بازل : المضمون ، الأهمية ، الأبعاد ، التأثيرات ، التحديات

Islamfin.go-forum.net/t1362-topic

٦- موقع البنك المركزي العر اقي

www.cbi.iq/arabic

ثانياً – المصادر الأجنبية :

[1] - Examiner Orientation, Bank rating system, op.cit.

[2-] Andrea Schechter, Issues in Electronic Banking: An overview, IMF policy Discussion Paper, IMF, 2002.

ملحق رقم (١) *

نتائج تصنيف المصارف الخاصة بموجي معايير نظام CAMEL

للأعوام (٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠)

ت	أسم المصرف	٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠	
		التقييم	الدرجة	التقييم	الدرجة	التقييم	الدرجة	التقييم	الدرجة
١	مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	جيد	3	جيد جداً	2	جيد جداً	2	ممتاز	1C
٢	مصرف الاستثمار العراقي	جيد	3	جيد جداً	2	جيد	3	جيد	3C
٣	مصرف الائتمان العراقي	جيد	3	جيد جداً	2	جيد جداً	2C	جيد جداً	2C
٤	المصرف التجاري العراقي	جيد	3	جيد	3	جيد	3C	جيد	3C
٥	مصرف الوركاء للاستثمار	جيد	3	جيد	3	جيد	3	-	-
٦	مصرف الشمال	جيد	3	جيد	3	جيد جداً	2C	جيد	3A
٧	مصرف المنصور للاستثمار	جيد	3	جيد	3	جيد	3	جيد	3A
٨	مصرف بغداد	حدي	4	جيد	3	جيد جداً	2B2	جيد جداً	2C
٩	مصرف آشور الدولي	حدي	4	جيد	3	جيد	3B	جيد جداً	2C
١٠	مصرف دار السلام للاستثمار	حدي	4	جيد	3	جيد	3B	جيد	3B
١١	مصرف البلاد الإسلامي	-	-	جيد	3	جيد	3B	جيد جداً	2C
١٢	مصرف البصرة الدولي	حدي	4	حدي	4	حدي	4C	ضعيف	5
١٣	المصرف الاهلي العراقي	حدي	4	حدي	4	جيد	3C	حدي	4
١٤	مصرف الاقتصاد للتنمية والاستثمار	حدي	4	حدي	4	جيد	3B	جيد	3B
١٥	مصرف سومر التجاري	حدي	4	حدي	4	جيد	3B	جيد	3B
١٦	مصرف الاتحاد العراقي	حدي	4	حدي	4	جيد	3C	جيد	3A
١٧	مصرف الخليج التجاري	حدي	4	حدي	4	جيد جداً	2C	جيد جداً	2B
١٨	المصرف العراقي الاسلامي	جيد	3	حدي	4	حدي	4C2	جيد	3B
١٩	مصرف بابل التجاري	جيد	3	حدي	4	جيد	3B	جيد	3
٢٠	مصرف التعاون الاقليمي الاسلامي	-	-	حدي	4	جيد جداً	2A	جيد جداً	2C
٢١	مصرف عبر العراق	-	-	حدي	4	حدي	4B	حدي	4A
٢٢	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	-	-	حدي	4	جيد	3	جيد جداً	2C
٢٣	المصرف المتحد للاستثمار	حدي	4	ضعيف	5	حدي	4A	جيد جداً	2C
٢٤	المصرف الوطني الاسلامي	-	-	-	-	-	-	جيد جداً	2C
٢٥	مصرف إيلاف الاسلامي	-	-	ضعيف	5	حدي	4	جيد	3B
٢٦	مصرف الموصل للتنمية	-	-	جيد	3	جيد جداً	2B	جيد	3B
٢٧	مصرف كوردستان الدولي	-	-	-	-	جيد جداً	2C	ممتاز	1C
٢٨	مصرف الهدى	-	-	-	-	جيد	3	جيد جداً	2C
٢٩	مصرف أربيل	-	-	-	-	-	-	جيد جداً	2C
٣٠	مصرف جيهان	-	-	-	-	جيد	٣	جيد جداً	2A
٣١	المصرف العراقي للتجارة (TBI)	-	-	-	-	-	-	جيد	3C
٣٢	مصرف أميرال	-	-	-	-	-	-	حدي	4A

*المصدر موقع البنك المركزي العراقي *www.cbi.iq/arabic*

** التقييم من الأعلى الى الأدنى (ممتاز – جيد جداً – جيد – حدي – ضعيف) والدرجة من الأقوى الى الضعيف (١– ٥) .

ملحق رقم (٢)

الضوابط المعتمدة لتقييم المصارف الخاصة وفق نظام CAMEL

ملحق رقم (٣) بيان الوضع المالي للمصرف الوطني الإسلامي لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١

أسم الحساب	المبالغ الفرعية	المبالغ الإجمالية
إجمالي الائتمان النقدي (المرابحات)		**١٩،٧٨٥،١٢٢،٥٠٠**
(يطرح) مخصص الديون المشكوك فيها		**٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠**
صافي الائتمان النقدي		**١٩،٢٨٥،١٢٢،٥٠٠**
أرصدة مصرفية تدّر عوائد		
ودائع لدى البنك المركزي	-	
ودائع لدى المصارف	-	
الاستثمار الليلي	-	
أوراق استثمارية		**٢،٥٩٤،٦٨٤،٦٢١**
مجموع الأرصدة المدّرة للإيرادات		**٢١،٨٧٩،٨٠٧،١٢١**
نقد وأرصدة بلا عوائد		**٤٣،٥١٣،٩٢٢،٨٩٠**
نقد في الخزنة/ دينار عراقي	١،١١٨،٤٧٠،٨٦٠	
نقد في الخزنة / دولار أمريكي	١٤٢،٨٥٣،٥٥٠	
نقد لدى البنك المركزي العراقي	٣٦،٥٦٤،١٥٦،٦٦٤	
نقد لدى المصارف المحلية	٣،٥٠٣،٥٦٩،٧٧٦	
نقد لدى المصارف الأجنبية	٢،١٨٤،٨٧٢،٠٤٠	
الأرصدة المدينة مع فروع المصرف		**٤،٨٥٣،٠٣٢،٣١٦**
الأصول الثابتة		**٣،٦٥٧،٣٥٤،٩٤٦**
الأصوا الأخرى		**١٥،٧٤٨،٠٩٠،٨٢٦**
مجموع الأصول		**٨٩،٦٥٢،٢٠٨،٠٩٩**
الخصوم ورأس المال		
أجمالي الودائع		**٣١،١٧١،٤٥٧،٣٨١**
الحسابات الجارية الدائنة(الاستثمار)	٢٩،٩٦٧،١٩٦،٣٣٨	
الحسابات ذات الطبيعة الجارية	١،٠٣٧،٦٦١،٠٤٣	
حسابات التوفير (الإدخار)	١٦٦،٦٠٠،٠٠٠	
الأرصدة الدائنة مع المصارف المحلية		**٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠**
التأمينات والمقبوضات		**٥،١٨٩،٣٨٠،٥٩٨**
الخصوم الأخرى		**٣٥١،٣٠٧،٧٣٨**
التخصيصات		**٤٥١،١١٨،٤٠٠**
الأرباح والخسائر		**٣،٦٢٢،٠٧٤،٨٧٠**
حقوق المساهمين		**٤٨،٧٧٢،٨٦٩،١١٢**
رأس المال المدفوع	٥٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	
الاحتياطيات	(١،٢٢٧،١٣٠،٨٨٨)	
مجموع الخصوم ورأس المال		**٨٩،٦٥٢،٢٠٨،٠٩٩**
مجموع الحسابات المتقابلة في الأصول		**١٣٨،٤٩٩،٠٩٢،٨٨٩**
التزامات العملاء لقاء الاعتمادات	١٢٤،١٧٥،٢٧٦،٦٢٩	
التزامات العملاء لقاء خطابات الضمان	١٤،٣٢٣،٨١٦،٢٦٠	
مجموع الحسابات المتقابلة في الخصوم		**١٣٨،٤٩٩،٠٩٢،٨٨٩**
التزامات المصرف في الاعتمادات	١٢٤،١٧٥،٢٧٦،٦٢٩	
التزامات المصرف في خطابات الضمان	١٤،٣٢٣،٨١٦،٢٦٠	
الائتمان المتعثر		**-**
متوسط الأصول الدّرة للإيرادات		**-**
متوسط مجموع الأصول		**٧١،٥٠٠،٢١٠،٥٦٧**

ملحق رقم (٤)

حساب الأرباح والخسائر لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١

أسم الحساب	المبلغ (بآلاف الدنانير)
الإيرادات	
ايرادات العمليات المصرفية	٣،٥٧٩،٤٥٣
ايرادات الاستثمار	٨٥٤،٨٠٥
ايرادات أخرى	–
مجموع الإيرادات	٤،٤٣٤،٢٥٨
المصروفات	
مصروفات العمليات المصرفية	٤٢٠،٤٨٣
المصروفات الادارية	١،٢٩٩،٧٦٦
الاندثارات والأطفاءات	٦٥٥،٣٠١
المصروفات التحويلية	١٢٤،٨٤٣
مصروفات أخرى	٨،٩١٠
مجموع المصروفات	٢،٥٠٩،٣٠٣
الأرباح المتحققة	١،٩٢٤،٩٥٥